عقيدة ترامب المؤقتة

في غرب آسيا

الكاتب: محمد حمدان

تمهيد

أحدث قدوم ترامب إلى البيت الأبيض تغييراً كبيراً، يمكن إطلاق عليه تسمية انحراف في السياسات الأمريكية خاصةً الخارجية منها، بدأً من التغييرات الهيكلية في وزارة الخارجية والمبعوثين للخارج والتي طُرحت حولها العديد من علامات الاستفهام كون الشخصيات البارزة خلفياتها تجارية ولا علاقة لها بالوسط السياسي والدبلوماسي وهو ما يشير إلى الأهداف الرئيسية لبرنامج ترامب السياسي. أضف إلى ذلك فإن النهج السياسي المعتمد في شتى الملفات يتناقض مع المخاوف التي أثيرت قبيل وصوله إلى سدة الرئاسة والتي تفيد بأن برنامجه سيكون تصادمي بالاعتماد على القوة العسكرية.

بطبيعة الحال فإن اللغة الترامبية لا تخلو من التهديد باستعمال القوة أو التفاوض تحت الضغط وبلغة الهيمنة إلا أن التحرك الأميركي يشير إلى أن التوجه لدى الإدارة تخفيض الأعمال العسكرية مقابل تمكين القدرة التفاوضية لتحقيق أرباح عالية مقابل تكاليف منخفضة.

إن انتهاج المسار الدبلوماسي كبديل عن الوسائل العسكرية يشير إلى تغير كبير في القوة والموازين خاصةً في منطقة غرب آسيا وهو يعني بلغة أوضح إعادة ترتيب للأوراق وتعديل التوازنات القائمة، وكما أشرنا أعلاه بأن لغة الضغط ستكون سائدة إلا أنه ضغط على حافة الاشتباك العسكري، ذلك لمعالجة العديد من الملفات الطارئة والتي تشكل أفخاخاً وعوائق كبيرة لمسار ترامب، وأيضاً تفادياً للحرب الواسعة التي بدأت تتشكل ملامحها مع تفاقم التوتر والتصعيد في المنطقة والعالم.

أمام هذا التغيير في الأجندة الأمريكية وما يطرأ وسيطرأ على المنطقة نتيجة تفاعلات الصراعات والأزمات، فإن العمل الأميركي اليوم ينصب على إدارة السياسة بالشكل الذي يضمن عدم تعارضها مع تحقيق الأهداف.

تقدم الورقة تقييماً وتحليلاً للحركة الأمريكية في المنطقة والعالم من منظور "القوة والموازين" من خلال معالجة العناوين التالية:

- ❖ الخداع في صلب إدارة الصراع

- ❖ التراجع العسكري الأمريكي.
- ❖ ترتيب الأوراق وتعديل التوازنات.
- ❖ الاستفادة الاقتصادية.
- ❖ الحصار الشامل لقوى المقاومة.
- ❖ خواتيم التحرك.
- ❖ المخاطر والفرص.

مقدمة

وُصفت الدورة الرئاسية الأولى لترامب بأنها أحدثت فراغات جيوسياسية في العالم ومنطقة غرب آسيا تحديداً، ونتيجة هذه الثغرات اعتبر العديد من الباحثين والمحللين أنها أفضت إلى تزايد قوة محور المقاومة، فبعدما توصلت الإدارة الأمريكية بعهد الرئيس باراك أوباما إلى اتفاق نووي مع إيران، ألغاها ترامب في خطوة اعتبرت دراماتيكية ضمن مسار سياسة الضغط القصوى ضد إيران توجت في نهاية عهده باغتيال الجنرال الشهيد قاسم سليماني.

لم تقتصر تغييرات ترامب الجذرية في رئاسته الأولى على الملف الإيراني، بل أيضاً طالت ملفات أخرى، فالكيان المؤقت نال اهتماماً مبالغاً من الإدارة السابقة، إذ أعلن ترامب عن الاتفاقيات الابراهيمية للسلام وعن ضم الجولان للكيان ونقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس.

أيضاً في سوريا، اختار ترامب خطوة الخروج منها كخطوة أظهرت ملامح انكفاء من المنطقة إذ اعتبر كثر من المحللين والمسؤولين الأمريكيين أنها فشل في ظل تنامي نفوذ روسيا وإيران والقوى الحليفة لها فيها وإعادة تكريس لنظام الأسد. لكن أبقت الإدارة آنذاك على دعمها لقوات سوريا الديمقراطية (قسد) للحفاظ على المصالح في المناطق الشمالية والشرقية من سوريا. كما في سوريا، أعلن ترامب تفضيل خروج قواته العسكرية من العراق مع الحفاظ على بعضها ضمن قواعد عسكرية لضمان المصالح الأمريكية العسكرية والاستراتيجية.

أما بالنسبة للبنان، مارست إدارة ترامب سياسة الحصار الاقتصادي بهدف الضغط على الدولة اللبنانية والشعب ضد حزب الله عبر التلاعب بأسعار صرف الدولار والضغط على المسؤولين اللبنانيين في ملف استخراج الغاز والتصعيد البحري مع الكيان إضافةً إلى أزمة الوقود وغيرها. صحيح أن هذه الوسائل أضرت بالاقتصاد اللبناني وزادت من النقمة الشعبية بشكل عام، إلا أنها لم تستطع تحقيق أهدافها النهائية والمرتبطة بشكل أساسي بحزب الله، إذ استطاع الأخير التماهي مع الأزمة الاقتصادية من خلال سلسلة من الإجراءات التنموية والاجتماعية لتخفيف وطأة الأزمة على البيئة الحاضنة بشكل خاص، واستطاع أيضاً دعم الدولة اللبنانية

في الوصول إلى اتفاق ترسيم للحدود البحرية مع الكيان من خلال ردع العدو وتمكين الدولة خلال سير عملية التفاوض.

في اليمن، ظلت الإدارة الأمريكية تساند التحالف السعودي الاماراتي في حربه على أنصار الله، عبر تقديم الدعم العسكري والمادي، ورفض ترامب جميع مشاريع القوانين التي عُرضت في الكونغرس حينها والتي قدمت قوانين لوقف الدعم العسكري والمالي للتحالف.

خسر ترامب الانتخابات الرئاسية عام 2021 أمام الديمقراطي "جو بايدن" تاركاً له العديد من المشاريع غير المنجزة والتي أثقلت إدارة بايدن خلال سنيها الأربع. وبفعل اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية وعملية السابع من أكتوبر بات بايدن وإدارته أمام مأزق أودى به إلى خسارة الانتخابات الرئاسية أمام ترامب مطلع العام 2025 الذي وعد بإنها الحروب في المنطقة والعالم.

زعزعة عملية السابع من أكتوبر منطقة غرب آسيا ووضعتها أمام تحولات لها تبعات استراتيجية، وتجهد الإدارة الأمريكية الحالية على تخفيض حدة التصعيد في المنطقة والعالم من خلال اعتماد المسار التفاوضي في الحلحلة كبديل عن المسار العسكري وهو ما تناقشه الورقة.

سياسات ترامب في منطقة غرب آسيا خلال رئاسته الأولى (2018-2021)

الخداع في صلب إدارة الصراع

أثبتت تجربة المواجهة بين الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاءها وعلى رأسهم الكيان المؤقت، أن المواجهة المباشرة غير ناجعة في ظل القدرات الرادعة التي تمتلكها أضلع محور المقاومة، وفي ظل تنامي قوة المحور وتنامي مستوى التنسيق معه أمست المقاومة في المنطقة تشكل تهديداً كبيراً للسياسات الأمريكية، لذا فإن الإدارة الحالية وضمن عملية إدارتها للصراعات في المنطقة والعالم أمست تنتهج مسار "ضرب القدرات" كبديل عن المواجهة المباشرة، وهي إحدى أساليب "الخداع" ضمن مسار المواجهة.

وتعد عملية البيجر الأمنية التي أقدم عليها العدو الإسرائيلي والمواجهة ضد حزب الله دلالة واضحة على ذلك، فالكيان أدرك أنه لم يعد قادراً على خوض حروب مباشرة دون ضربات تستهدف القدرات، لما تشكله الأخيرة من ردع وقوة قادرتين على منع العدو من تحقيق أي منجز بل وإلحاق هزيمة به لها أبعاد استراتيجية خطرة. وهنا تكمن أهمية عملية البيجر واستهداف الصواريخ والقيادة لدى الحزب، إذ تعد هذه العوامل الثلاث من مشكلات القدرة الرئيسية لديه، وجرى استهدافها قبل اندلاع الحرب الواسعة لتكون مقدمة للعمل الواسع يكون فيها العدو متقدماً عسكرياً على الطرف المقابل.

حالة أخرى ظهرت خلالها هذا التكتيك، وهي الحالي الروسية ذلك بعدما أقدمت أوكرانيا على استهداف قدرات عسكرية روسية حساسة وبشكل كبير خلال مرحلة يظهر الأميركي محاولاته إيقاف الحرب، إلا أنها خطوة تهدف إلى زيادة رصيد المكتسبات وجعل روسيا في موقف ضعف إما لإملاء الشروط أو البدء بمستوى أعلى من التصعيد مختلف عن المرحلة السابقة.

لذا من الضروري جعل هذا الأسلوب واقعاً يمكن ربطه بالحركة الأمريكية على أنه مرتكز لها نظراً إلى تكرره واحتمالية وقوعه في ملفات أخرى، والملف الأكثر قرباً من الحالة الروسية واللبنانية، هو الملف الإيراني وتحديداً برنامجها النووي، ففي سياق عودة المباحثات الأمريكية الإيرانية غير المباشرة الساعية للوصول إلى اتفاق نووي جديد، تتصاعد حدة التهديدات الإسرائيلية والأمريكية تجاه البرنامج الإيراني، ما يشير إلى أن احتمالية توجيه ضربة لإيران ذات طابع أمني واستباقي أمر وارد.

التراجع العسكري

يمكن اعتبار أن ما تجريه الإدارة الأمريكية اليوم هو تعديل في العقيدة العسكرية المرتبطة بمنطقة غرب آسيا، إلا أنه لا يمكن اعتبار التغيير "جذري" أو "كلي"، فالقواعد الأمريكية المنتشرة في المنطقة ما تزال على حالها (لا يخلو الأمر من بعض النقصان أو الزيادة في العديد) إلا أن التواجد ما يزال مستمراً تأميناً للمصالح الخاصة والمشتركة مع الحلفاء.

التراجع العسكري الأمريكي لم يتأتى نتيجة ثغرات أو تغيير في وجهة النظر، بل هو نتيجة مسار طويل من التشابك والتصعيد بينها وبين أضلع محور المقاومة والتهديد التي تشكله الأضلع لهذا التواجد "غير الشرعي"، إذ تعرضت القواعد والقوات الأمريكية طوال عقدين من الزمن إلى الكثير من العمليات والاستهدافات ما عقّد سياسات البقاء والتوسع وأدخل الإدارات المتتالية في البيت الأبيض بنوع من الدوامة التصعيدية تتكرر فيها المشاكل ويبقى التهديد خلالها قائماً.

أدت عوامل مختلفة أيضاً إلى التراجع العسكري، فالأهداف الترامبية في المنطقة والعالم كما هو ظاهر حتى الآن تشكل لها التهديدات عالية المستوى خطراً ما يؤثر بشكل مباشر عليه كونه يطرح نفسه كرئيس سلام وإنقاذ للداخل الأمريكي. وهنا لا بد من الإشارة إلى عاملين أساسيين أثّرا على التوجه العسكري؛ الأول وهو الصراع الصيني- الأمريكي وهو في أوجه اليوم بعدما فرض ترامب تعريفات جمركية على الصين وأغلب دول العالم، والصراع مع الصين يحتاج إلى تهدئة معظم الملفات وأبرزها ملفات غرب آسيا لما تشكله كما ذكرنا آنفاً من دوامة وعرقلة للسياسات الأمريكية العامة، وأدت فعلاً إلى ذلك فعلى سبيل المثال أمست المضائق والممرات البحرية في المنطقة غير آمنة لحركة السفن العسكرية والتجارية (للولايات المتحدة)، وهي النقطة الثانية والمؤثرة على السياسات العسكرية الأمريكية، وذلك بفعل التوتر الأمني والعسكري مع الدول المشرفة على تلك الممرات وأبرزها التصعيد مع اليمن في البحر الأحمر.

من المهم الإشارة إلى نقطة أساسية وهي تدخل في صلب الدراسة، أن التراجع العسكري الأميركي في المنطقة هو تعديل في القوة والموازين نتيجة اختلاف الأولويات الطارئة والاستراتيجية، ما يتطلب تعديلاً في ترتيب الأوراق والتوازنات.

اليمن

Source: Central Intelligence Agency, *The World Factbook*

يمكن توصيف ما جرى في البحر الأحمر منذ بداية العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة بمواجهة بحرية واسعة، خاصةً بين الولايات المتحدة الأمريكية والجيش اليمني فمع إصرار الأخير على منع السفن التجارية المرتبطة بالكيان المؤقت من العبور عبر البحر الأحمر استكملت الإدارة الأمريكية عدوانها على اليمن من خلال استهدافها لعدة مواقع عسكرية لأنصار الله وعدد من البنى التحتية عدا عن استهداف المدنيين.

اضطرت الإدارة الأمريكية إلى عقد اتفاق مع أنصار الله لوقف الاشتباك القائم، ويعود السبب في ذلك إلى الضغط الكبير الذي تعرضت له مؤخراً -الإدارة الأمريكية- ويمكن تجزئة ذلك إلى شقين اقتصادي وعسكري.

اقتصادياً، إن الضغط قد بدأ منذ الثامن من أكتوبر عام 2023 مع بدء فرض الحصار البحري على الكيان المؤقت، ما أدى إلى فجوات في الاقتصاد الأمريكي بفعل صعوبة مرور سفنها التجارية من تلك المنطقة وإرغامها على اعتماد مسالك أخرى أدت مع الوقت إلى التأخر في الوصول واستنزاف الموارد، ومع وصول ترامب إلى سدة الرئاسة وببرنامجه المتكل بشكل كبير على الموارد المالية لدعم الاقتصاد الداخلي لديه، بات الحصار اليمني على السفن الإسرائيلية والأمريكية يشكل عائقاً أمام أهداف الرئيس الأمريكي.

عسكرياً، وفي ظل اشتباك بين قوتين لا متماثلتين استطاع اليمن إظهار الضعف الأمريكي، ففي ظل الترسانة البحرية الأمريكية الضخمة وعلى رأسها حاملات الطائرات، استطاعت القوات اليمنية استهداف القطع البحرية وإلحاق ضرر فيها بالإضافة إلى الطائرات الحربية على متن الحاملات. أيضاً استطاع اليمن استهداف العديد من طائرات الاستطلاع الأمريكية (MQ9) والتي تعد الأولى في الصناعات العسكرية للطائرات الاستطلاعية لدى الشركات الأمريكية. جميع ما تقدم شكل أزمة بالنسبة للإدارة الأمريكية خاصةً وأن التصعيد مع الصين والسباق في التسلح التكنولوجي أظهر القوات الأمريكية على أنها متأخرة في ذلك.

ومع وصول ترامب إلى الرئاسة، عاد التركيز على الاقتصاد الداخلي والتقليل من الكلفة العسكرية الخارجية، وهو ما جعل الحصار اليمني تحدياً حقيقياً أمام شعاره "أمريكا أولاً".

إيران

تعتمد الإدارات الأمريكية المتعاقبة سياسة التهديد ضد إيران بحجة العمل على امتلاكها للأسلحة النووية، فإبان إدارة أوباما وقبل الوصول إلى اتفاق نووي مع الجمهورية الإسلامية كان الخطاب الأمريكي يشدد على أن الأخيرة أمام خيارين إما الاتفاق أو الحرب وهذ اما أكد عليه وزير الخارجية الأمريكي السابق "جون كيري" مراراً، إلا أن الإدارة الأمريكية آنذاك توصلت إلى اتفاق نووي مع إيران. لكن مرحلة الرئاسة الأولى لترامب أفضت إلى انسحاب الإدارة الأمريكية من الاتفاقية واعتماد سياسة الضغط القصوى مع التهديد الدائم بقصف المنشآت النووية.

لم تستطع الإدارة الديمقراطية برئاسة بايدن من التركيز على المسألة النووية، فما جرى في السابع من أكتوبر وما تلاه من أحداث كبيرة في غرب آسيا من لبنان إلى سوريا واليمن أفضى جعل القضية ثانوية لكن ورغم ذلك ظلّت لغة التهديد سارية ولم تتوقف العقوبات على إيران ومسؤوليها.

اعتقد كثيرون أن وصول ترامب إلى سدة الرئاسة بعد فوزه على بايدن في الانتخابات الأخيرة، سيفضي إلى استكمال المسارات التي أسس لها في دورته الأولى، ففي الحالة الإيرانية كان أغلب الظن أن سيقوم بخطوة متقدمة بما يتعلق بالملف النووي تعتمد بشكل أساسي على ضرب المنشآت أو التصعيد التدريجي تجاه إيران، لكن وبشكل غير متوقع عاد ترامب إلى الدبلوماسية

بعد إعلانه عودة المحادثات بشأن الملف النووي الإيراني مع المسؤولين في الجمهورية الإسلامية.

تجدر الإشارة إلى أن إعلان ترامب العودة إلى المحادثات للوصول إلى حل سلمي لمسألة برنامج النووي، جرت في محضر نتنياهو بعد استدعائه إلى البيت الأبيض، وهو-نتنياهو- الأكثر تأييداً لتوجيه ضربة عسكرية ضد إيران.

مثّلت العودة المفاجئة لإدارة ترامب إلى خيار الدبلوماسية في الملف النووي الإيراني تحولاً لافتاً في مقاربة واشنطن تجاه طهران. فعلى خلاف نهجه في الدورة الأولى، حيث اعتمد التصعيد والانسحاب من الاتفاق، تشير هذه الخطوة إلى تغير في أولويات الاستراتيجية الأمريكية. هذا التحول لم يأتِ بمعزل عن السياقات الإقليمية المعقدة، ولا سيما بعد تصاعد التوتر في غرب آسيا إثر أحداث السابع من أكتوبر، بل يبدو مرتبطاً أيضاً بمراجعة أمريكية لجدوى الخيار العسكري في ظل تغير موازين القوى والردع المتبادل في الإقليم.

سوريا

شكّلت الساحة السورية عبئاً كبيرة على السياسات الأمريكية، فالفشل التي منيت به مخططات الإدارات الأمريكية السابقة وتحديداً منذ اندلاع الحرب عام 2011 أثّر بشكل كبير على المصالح الاستراتيجية لديها، ولهذا فإن ترامب منذ ولايته الأولى كان يسعى إلى الانسحاب من سوريا.

ما تغير في الساحة السورية بعد سقوط الأسد أثار تساؤلات كثيرة عما تنوي فعله الإدارة الأمريكية مع النظام الجديد، لكن من هنا يظهر مفهوم القوة والموازين الجديد لدى الإدارة الجديدة، فبعد وصول الشرع إلى الرئاسة أظهرت الإدارة الأمريكية تعاوناً معه تمثلت بالإعلان عن إلغاء العقوبات عن سوريا وما حمله لقاء الشرع بترامب من دلالات.

---

*لم تعد السيطرة المباشرة عبر القوات والوجود العسكري الأداة الأساسية، بل أصبحت **أدوات غير مباشرة** (العقوبات، التحالفات، الدعم اللوجستي، الاحتواء) أكثر أهمية في رسم الموازين.*

تظهر الإدارة الأمريكية الحالية تغييراً في استراتيجياتها المتبعة لعقود مضت، وهو تحول استراتيجي كبير في إدارة القوة الأمريكية، إنطلاقاً من الاعتماد على سياسات جديدة في التعاطي أغلبها ترغيبية أي الاحتواء.

فلسطين المحتلة

لم تستطع الإدارة الأمريكية حتى الآن تغيير الوضع في فلسطين وخاصة بغزة، نتيجة تعنت حكومة الاحتلال التي يترأسها نتنياهو باستكمال الحرب على غزة، ورغم الضغط الأميركي الكبير لوقف الحرب إلا أن الاختلاف في وجهات النظر بين ترامب ونتنياهو بات عائقاً أمام نجاح سياسات ترامب.

تحاول الإدارة الأمريكية الهيمنة على النزاع من خلال التدخل في صفقات تبادل الأسرى مثل ما جرى في قضية "عيدان ألكسندر"، واقتراح حلول الوصول إلى هدنة وإدخال المساعدات الغذائية إلى غزة (إنشاء مراكز لتوزيع الغذاء في القطاع)، إلا أن هذه السياسات لم تفض حتى الآن إلى حلحلة للأزمة بل زادت من الشرخ بين نتنياهو وترامب.

لبنان

لا يشهد لبنان تواجداً عسكرياً أمريكياً قابلاً للقياس، إلا أن حجم التدخل الأميركي والاهتمام بالملف اللبناني يتغير بحسب مقتضيات الوضع، لكن الحرب الأخيرة بين لبنان والعدو ونتائجها، زادت من حجم التدخل والضغط الأميركي "السياسي"، فباعتبارهم أن المقاومة قد تعرضت لضربة قاسية وبالتالي فإن اللحظة الحالية هي الأمثل لزيادة الضغط وحشد الوسائل لتفكيك المقاومة والانتهاء من سلاحها.

العراق

حتى الآن ما تزال الإدارة الأمريكية غير معنية بالشأن العراقي نتيجة الانشغال بالملفات الأكثر أهمية والسبب الآخر هو في صعوبة تحقيق أهداف في العراق نتيجة التعقيدات الداخلية بفعل القوة التي أمسى عليها الحشد الشعبي سياسياً وشعبوياً، وعليه فإن السياسة الأمريكية تجاه العراق وبشكل خاص العسكرية يمكن اعتبارها شبه متوقفة.

استنتاج

تُظهر الحركة الأمريكية في المنطقة بحسب ما تقدم أن ما يجري ليس تراجع عسكري جذري، بل إعادة تموضع استراتيجي يراعي التحولات في أولويات واشنطن العالمية، وفي مقدمتها التنافس مع الصين والتركيز على الداخل الأمريكي وهو ما أكد عليه ترامب مراراً، كما يعكس مراجعةً لفعالية القوة الصلبة أمام تحديات متزايدة من قوى إقليمية غير متماثلة.

يتضح أن التحولات في الميدان — من البحر الأحمر إلى سوريا وإيران ولبنان والعراق وفلسطين المحتلة —أدت إلى تبدل في التكتيكات، حيث فرضت المقاومة وقائع عسكرية وأمنية دفعت واشنطن إلى تجنب التصعيد المباشر والانخراط في تسويات محدودة أو تأجيل الحسم. في المقابل، تحافظ أمريكا على وجودها القاعدي وتمارس ضغوطاً سياسية مكثفة في أماكن لا تحتاج لتكلفة ميدانية عالية، مثل لبنان والعراق.

ويمكن القول أن الولايات المتحدة الأمريكية فشلت في فرض هيمنتها الكاملة، ما دفعها إلى إدارة نفوذها بوسائل أكثر مرونة وأقل كلفة. وهكذا، فإن ما تشهده المنطقة هو تحول في ميزان القوة وأدوات التأثير، لا انسحاباً نهائياً، وإنما إعادة ترتيب الأوراق بما يتماشى مع أولويات عالمية وأزمات داخلية أمريكية.

ترتيب الأوراق وتعديل التوازنات

كان صعود الولايات المتحدة إلى الهيمنة الإقليمية في أواخر القرن التاسع عشر استثناءً لا قاعدة. لم تواجه الولايات المتحدة أي قوى أخرى منذ استقلالها، وهو ما أدى إلى صعودها بالشكل الذي كانت عليه أواخر القرن الماضي. إلا أن الطبيعة الاستعمارية لأميركا من زيادة نفوذ واحتلال وفرض سياسات خاصةً في منطقة غرب آسيا أودى إلى صعود دول وحركات أمست من أكبر التهديدات التي واجهتها الإدارات الأمريكية خلال العقود الثلاث الأخيرة على الأقل.

اختلفت سياسات الإدارات الأمريكية المتتالية في منطقة غرب آسيا لتثبيت النفوذ، ولم يكن هذا الاختلاف إلا عن فشل متكرر في تحقيق تلك السياسات في بلدان المنطقة، نتيجة صعود المقاومة في بلدان عدة وصعود الجمهورية الإسلامية الإيرانية كقوة إقليمية رافضة للهيمنة الأمريكية. وكان التغيير في النمط يختلف بحسب الرؤية الأمريكية لمستوى التهديد، لكن عملية ترتيب الأوراق والتعديل في التوازنات كانت تحصل في اللحظات المفصلية أو الحرجة، فعلى سبيل المثال كانت أحداث الحادي عشر من أيلول دافعاً رئيسياً لإدارة بوش للبدء بمشروع مكافحة الإرهاب إنطلاقاً من أفغانستان وصولاً إلى العراق، ومثال آخر هو ما جرى في لبنان بعد اغتيال رئيس الحكومة اللبنانية رفيق الحريري وما تلاه من أحداث إلى الإعلان الذي صدر عن "كونداليزا رايس" وزيرة الخارجية الأمريكية آنذاك خلال حرب تموز 2006 عن

"ولادة شرق أوسط جديد"، وصولاً إلى الربيع العربي والحرب التي دارت في سوريا والتي أفضت إلى إرساء تواجد أميركي واسع في سوريا والعراق بحجة الحرب على الإرهاب.

ما أحدثته عملية السابع من أكتوبر هو منعطف أو تحول كبير في المنطقة ولا يمكن التقليل من شأنه نتيجة التبعات التي أحدثتها من اتساع لرقعة الاشتباك كان محور المقاومة العامل البارز فيه، إذ تظافرت قوى المقاومة في لبنان واليمن والعراق بالإضافة إلى إيران في عمليات الوعد الصادق في ردها على الاعتداءات الإسرائيلية.

وبفعل اتساع رقعة الاشتباك وما نتج عنها من حرب في لبنان وتغير النظام في سوريا وأحداث البحر الأحمر والتصعيد الكبير مع إيران فيما يرتبط ببرنامجها النووي، أصيبت المنطقة بخلل كبير في التوازنات فتحت ملفاتها وأوراقها على مصرعيها ودفعت الولايات المتحدة الأمريكية في معظمها إلى التدخل المباشر في محاول لإعادة التوازن بدءاً من الاستجابة العسكرية السريعة التي تلت عملية السابع من أكتوبر حينما حضرت البوارج وحاملات الطائرات الأمريكية إلى المنطقة لدعم الكيان المؤقت بعد الضربة القاسية التي مني بها والخوف من تداعيه السريع، وصولاً إلى الاشتباك في البحر الأحمر مع القوات اليمنية.

لم يكن الوقت متسعاً أمام إدارة بايدن لتعديل التوازنات أو إحداث تغيير في وضع المنطقة، ذلك لقرب الاستحقاق الرئاسي في الولايات المتحدة والتركيز على المنافسة بينه وبين ترامب الذي فاز بها ووصل بوعود بوقف الحروب. ويمكن لحظ نوايا ترتيب الأوراق وتحقيق توازنات من الوعود التي أطلقها ترامب.

هذا التغيير الذي يعد به ترامب ليس وليد اللحظة فقط، بل نتيجة ضغوط متراكمة من قوى إقليمية أظهرت فاعلية متقدمة في مواجهة التفوق الأمريكي التقليدي. ومع عودة ترامب إلى الحكم، تعززت هذه الاستراتيجية القائمة على خفض الأكلاف، وتركيز الجهد على إعادة تموضع النفوذ الأمريكي بدلاً من فرضه بالقوة، في مشهد يعكس تحوّلاً استراتيجياً كبيراً في إدارة القوة الأمريكية عالمياً، وتحديداً في غرب آسيا.

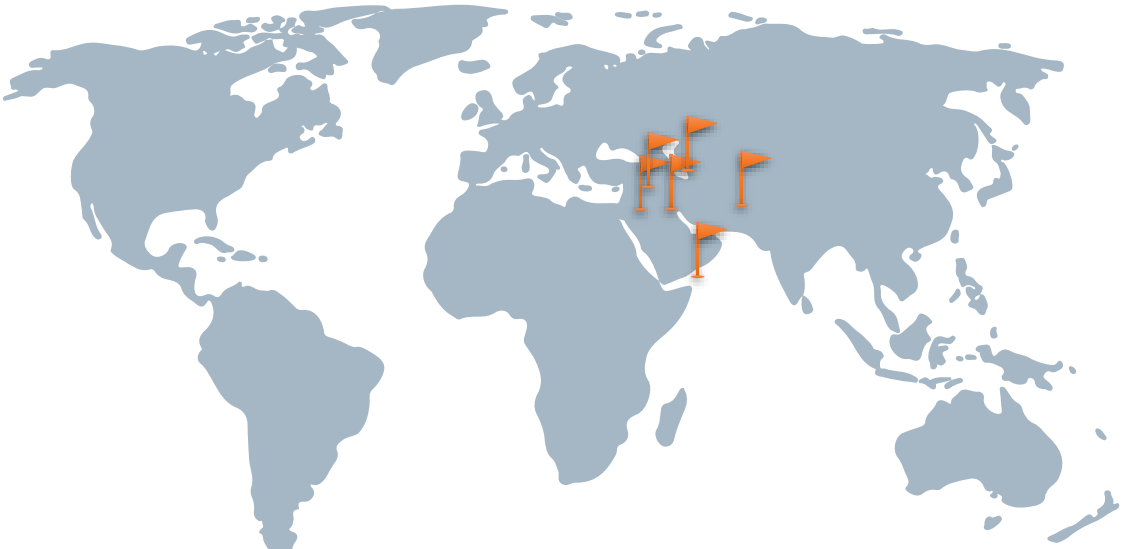

تحول الأولويات الأمريكية

الداخل الأميركي

أظهر ترامب اهتماماً كبيراً في خطاباته بما يتعلق بالشأن الأميركي الداخلي وبشكل خاص المرتبط بالشأن الاقتصادي، معتبراً أن أسباب الفشل الاقتصادي كانت السياسات المعتمدة من قبل الإدارات السابقة واعتباره أن الحلفاء كانوا يستغلون الولايات المتحدة على حسابها.

أثار هذا الموضوع قلقاً بالغاً على الصعيد الدولي، خصوصاً بعد قيام ترامب بفرض رسوم جمركية على مختلف دول العالم في محاولة لتحصيل أكبر قدر من الأموال لتعيد النهوض بالاقتصاد الأميركي المثقل بالديون.

ليس واضحاً حتى الآن ما سينتج عن هذه الرسوم من إيجابيات وسلبيات، إلا أن الإدارة الأمريكية أعادت التوجه نحو الخليج لتحصيل أكبر قدر من الأموال بحجج التحالف وزيادة أواصر التعاون في ما بينها، ويعتبر ترامب أن هذا التحصيل هو إنجاز اقتصادي كبير لم يكن له مثيل من قبل وسيكون له نتائج ضخمة على الاقتصاد الأميركي.

أما بما يتعلق بالإجراءات المرتبطة بالمنطقة والمؤثرة على الاقتصاد الأميركي، فإن إحدى أهداف إيقاف ترامب للاشتباك في البحر الأحمر هو ما سبّبه هذا الاشتباك من عرقلة للملاحة البحرية في تلك المنطقة خاصة على السفن التجارية وارتباط ذلك بالتجارة العالمية وبالتالي بالاقتصاد الأميركي، وهنا يظهر بشكل جلي التداخل بين المصالح الداخلية والخارجية وانعكاس أزمات الخارج على الداخل وأين يصب تركيز ترامب وما يدفعه نحو خطوات لتحقيق أولوياته.

الصين أولاً

تشكل الصين أزمة كبيرة للولايات المتحدة الأمريكية بفعل التنافس على النظام الدولي ومخافة انهيار النظام الحالي (القطب الواحد)، وتتعدد أشكال المواجهة بين الصين وأميركا بين اقتصادي وعسكري. ولما تشكله المواجهة مع الصين من أولوية قصوى، فإن التصعيد في منطقة غرب آسيا يعد إحدى المعرقلات الرئيسية في التنافس مع الصين، وعليه فإن إبقاء

المنطقة في حالة من التصعيد والخلل في التوازنات يؤثر بشكل كبير على الأهداف الرئيسية العالمية، وعليه فإن الإدارة الحالية تسعى إلى معالجات ولو أولية لمختلف الملفات الحامية للعودة إلى سباق التنافس مع الصين بتركيز أعلى غير مشتت.

المشكلة الفلسطينية

تعد القضية الفلسطينية الأكثر تأثيراً في السياسات الأمريكية الإقليمية والدولية ذلك لما سببته طوال عقود من حروب ودوامات تصعيد متكررة، وتعد عملية السابع من أكتوبر وما تلاها من تداعيات، الأكثر تهديداً للمصالح الأمريكية في المنطقة، بدءاً من التهديد الوجودي الذي مني به الكيان المؤقت وصولاً إلى التواجد الأميركي المباشر في المنطقة.

وعليه فإن ترامب وبواسطة فريقه الجديد، يسعى بشكل كبير للوصول إلى تفاهم يفضي لوقف الحرب، إلا أن هذا الخيار يتعارض مع إرادة حكومة العدو الحالية التي ما تزال مصرة على مواصلة القتال.

الأدوات الجديدة

تصفير الأزمات

في سعيها لتحقيق الأولويات المذكورة أعلاه، فإن الإدارة الأمريكية الحالية أظهرت من خلال حركتها في المنطقة محاولة لتصفير الأزمات المتصاعدة مع مختلف دول غرب آسيا وتحديداً دول محور المقاومة.

- **إيران:**

يسعى ترامب حالياً للوصول إلى اتفاق نووي جديد مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية يهدف إلى تفكيك برنامجها النووي وإلغاء أي احتمال في تحوله لبرنامج نووي عسكري، في محاولة لحسم الملف من دون الاعتماد على الحل العسكري، ذلك بسبب تداعياته على المنطقة، بينما الحل التفاوضي سيؤدي ولو بشكل مؤقت إلى إيقاف التفاعلات المنبثقة عن المخاوف الدولية من تطوير إيران لبرنامجها النووي، وبالتالي يكون ترامب قد أعطى لنفسه صفة المحقق للسلام والقادر على ضبط التوترات العالمية وزاد من تركيزه على قضية الصين ومخاطرها على الولايات المتحدة الأمريكية.

- **اليمن**

أدركت الإدارة الأمريكية الحالية حجم المخاطر المتأتية من استمرار الاعمال العسكرية ضد اليمن، ذلك لانكشاف حجم القدرة البحرية الأمريكية أمام ضربات اليمنيين وعجزها عن تفادي

الهجمات بل وتعرضها لانتكاسات متعددة فضلاً عن المخاطر التي تعرضت لها حاملات الطائرات في البحر الأحمر، لذا فإن استمرار الاشتباك سيؤدي إلى تآكل تدريجي لمظهر القوة الأمريكية في العالم، عدا عن عدم القدرة على تحقيق أي هدف من الضربات الموجهة نحو القدرات العسكرية اليمنية والبنى التحتية، وعليه فإن تكلفة إعلان وقف إطلاق النار مع اليمن ستكون أقل من كلفة الإبقاء على الاشتباك.

- **سوريا**

أقدمت الإدارة الأمريكية الجديدة على سلسلة من الخطوات الجذرية تجاه العلاقة مع سوريا، فمع وصول أحمد الشرع إلى الحكم وبالرغم من كونه أحد الشخصيات البارزة الموجودة على لائحة المطلوبين للعدالة لدى الإدارة الأمريكية، إلا أن ترامب قام بالإعلان عن رفع العقوبات عن سوريا في ظل النظام الجديد ومن ثم التقى بالجولاني. وتشير هذه الخطوات إلى أن ترامب يسعى لاحتواء النظام الجديد عبر الأساليب الناعمة والترغيبية.

الضغط السياسي

يشير الضغط السياسي التي تمارسه واشنطن في لبنان إلى عدم القدرة على الاحتواء أو تصفير الأزمة بفعل التصعيد عالي المستوى في الدول التالية:

- **لبنان**

تسعى واشنطن من خلال أدواتها المتعددة إلى دفع لبنان الرسمي والشعبي لسحب سلاح حزب الله مع مسار إسرائيلي عدواني لزيادة الضغط، والوسائل الإدارة الأمريكية المعتمدة في لبنان ذات طابع سياسي ترتكز في التأثير على الحكومة اللبنانية ورئاسة الجمهورية والمجلس النيابي وتريد في نهاية المطاف وضع المقاومة في موقع حرج تسقط فيه وتصبح أمام خيارات صعبة لدفعها محو تسليم السلاح.

- **فلسطين المحتلة**

تضغط واشنطن بشكل كبير على الكيان والمقاومة الفلسطينية للتوصل إلى اتفاق هدنة. بمعزل عن الأهداف والنتائج إلا أن هذا الضغط يعود سببه إلى التكلفة الكبيرة على الصعد السياسية والأمنية والاقتصادية المرتبطة بالاستراتيجية الأمريكية للمنطقة والعالم، فالحرب الدائرة زادت من حجم الدعم العسكري الأمريكي للكيان وتزيد من حجم التصعيد في المنطقة التي أمست على حافة الانفجار الكبير نتيجة تداخل الملفات إزاء عمق الأزمة المتأتية من حرب غزة. هذه العوامل تشكل عائقاً أمام التحديات الكبيرة التي تواجهها واشنطن على صعيد العالم.

تشير الأدوات إلى أن واشنطن تحاول التحول بشكل تدريجي من فاعل مباشر إلى منسق توازنات في منطقة غرب آسيا بمعزل عن مدى نجاعة الأساليب المعتمدة ومدى القدرة على تحقيق التوازن المطلوب.

خلاصة

تعتمد الإدارة الأمريكية الحالية في سياستها لترتيب الأوراق بإعادة تقييم كل ساحة بشكل منفرد (إيران، لبنان، اليمن، العراق، سوريا وفلسطين)، على قاعدة احتساب الكلفة والفائدة وبناءً على ما تقدم فإن التوجه العام الأمريكي في عملية ترتيب أوراق المنطقة هو الحسم الناعم أي تسويات تصب في المصلحة الأمريكية من دون اعتماد خيارات عسكرية قد تؤدي إلى تضخم المشاكل وعدم القدرة على السيطرة عليها وهي سياسة تصب في محاولات تعديل التوازنات.

الاستفادة الاقتصادية

تعد الاستفادة الاقتصادية من أولويات استراتيجية ترامب خلال سنين رئاسته، ويعتبر مساره في إعادة هيكلة الديون الأمريكية وزيادة الاستثمارات وجلب المال، خطة تصحيحية لمسارات الإدارات السابقة التي يعتبرها دمرت الاقتصاد في البلاد، وعليه فإن منظور ترامب للقوة والموازين يرتبط بشكل كبير بحجم الاستفادة الاقتصادية المبتغاة. ويعتبر ترامب أن من أهم أسباب تراجع أميركا في العالم هي الضعف الاقتصادي الذي وصلت له معتبراً أن الحروب والحلفاء والسياسات الخاطئة هي الأسباب الرئيسية التي أدت لذلك.

بعد مضي أكثر من 100 يوم على رئاسة ترامب وظهور توجهاته في مختلف الملفات خاصةً ملفات المنطقة، تظهر من خلال حركته مكامن الاستفادة الاقتصادية التي يحاول تحصيلها عدا عن المعالجات العالمية التي بدأت من خلال فرض رسوم جمركية على مختلف دول العالم، وتظهر الاستفادة الاقتصادية في منطقة غرب آسيا من خلال:

ضمان أمن الطاقة وأسواق النفط

تعتبر منطقة غرب آسيا المصدر الأكبر للنفط التقليدي في العالم، خاصةً في حالة ترامب المعارض لسياسات الطاقة البديلة المعتمدة من قبل أوروبا، قد شكلت ضمانات تدفق النفط أساس في العقيدة الاستراتيجية الأمريكية والأساس في قدرتها على التحكم بالسوق العالمية، إلا أن الصراعات المتكررة والمؤثرة على السياسات الأمريكية، أثرت على هذا التدفق بسبب المخاطر الأمنية المتأتية عن التصعيد الدائم وبسبب التعقيدات السياسية الناتجة عنها. وعليه ومن باب الحفاظ قدر الإمكان على التدفق المنتظم يسعى ترامب إلى تخفيض حدة الأزمات في المنطقة خاصةً المرتبطة بدول الخليج والجمهورية الإسلامية الإيرانية، إذا تشكل الأخيرة والقوى المتحالفة معها تهديداً صريحاً لأمن الخليج خاصة وأن السنين العشر الأخيرة كانت مليئةً بالتصعيد والحروب التي كان لها آثار سلبية على السياسات والاستراتيجيات الأمريكي وفقدان القدرة على ضمان أمن يسلب من أميركا القدرة على التأثير على الخصوم الإقليميين والدوليين من الخلال التحكم السياسي والاقتصادي غير المباشرين بأسعار النفط.

خطوط التجارة العالمية

تعد الخطوط البحرية والممرات المائية في صلب القوة الأمريكية، لذا تسعى في إبقاء الهيمنة عليها، إلا أن التوترات في غرب آسيا بدأت تشكل تهديداً للهيمنة، خاصةً في الخليج الفارسي والبحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط، وهنا تبرز الحاجة لخفض التصعيد ولو بشكل نسبي للحفاظ على الممرات، التي تغذي الاقتصاد الأميركي من خلال الحركة التجارية البحرية الخاصة بها.

التحالفات

يعتبر ترامب أن الحلفاء هم أكثر المستفيدين من الولايات المتحدة الأمريكية على الصعيد الأمني والعسكري والسياسي والاقتصادي، لذا يعتبر الرئيس الحالي أن على الحلفاء دفع أموال مقابل الخدمات التي تقدمه إدارته، وانصب اهتمام ترامب خلال رئاسته الأولى وحتى بعد انتخابه للمرة الثانية، على الخليج لما يمتلكه من ثروات وأموال، لذا فإن زياراته للخليج لطالما امتازت بما حصّله خلالها من أموال وبشكل خاص الزيارة الأخيرة التي عبر عنها بأنها الأكثر نفعاً للإقتصاد الأميركي.

لذا فإن ترتيبات القوة والتوازن في غرب آسيا ليست هدفاً عسكرياً بحد ذاته، بل وسيلة لضمان تدفق الأموال، واستقرار الأسواق، وزيادة الاعتماد على واشنطن كضامن للأمن والتجارة، وهو ما ينعكس بشكل مباشر على الاقتصاد الأميركي كقوة عالمية مهيمنة.

الحصار الشامل لقوى المقاومة

تشكل حركات المقاومة في غرب آسيا على امتدادها هاجساً كبيراً للإدارات الأمريكية المتلاحقة خاصةً وأنها أمست تشكل محوراً ممتداً من اليمن إلى لبنان والعراق وإيران وفلسطين المحتلة، واختلافات أساليب المواجهة بين الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاءها مع أضلع المقاومة إلا أن التصعيد دائماً ما كان السمة الأبرز لهذه المواجهة.

تعتمد اليوم سياسة إدارة ترامب على المحاصرة الشاملة لقوى محور المقاومة في غرب آسيا، كجزء من إعادة رسم توازنات القوة بما يتناسب مع المصالح الأمريكية، ويتمثل الحصار في سلسلة من الإجراءات؛ العقوبات الاقتصادية والتصنيفات والضغط على الحلفاء في المنطقة والسعي الجاهد لتوسيع عملية التطبيع.

يحمل الحصار المفروض على المحور أبعاداً متعددة مرتبطة باستراتيجية ترامب العالمية، إذ مثّلت قوى المقاومة تهديداً كبيراً لسياسات الأمريكية ولاستقرار حلفاء الإدارات لعقود مضت ما أثر تلقائياً على الاقتصاد والأمن والسياسات المتبعة، لذا فإن الحصار الجاري على قوى المقاومة جزء من إعادة رسم التوازنات والقوة لتنظيم عملية سير الخطط الأمريكية.

الحصار كأداة

يهدف الحصار إلى تحجيم نفوذ قوى المقاومة في الإقليم وهو إجراء عقابي لتقييد قدرات المقاومة في التأثير على السياسات:

- **لبنان:**

تعتمد الإدارة الأمريكية في لبنان سياسة الحصار السياسي على لبنان لإضعاف المقاومة فيه، ويهدف هذا الاجراء إلى جعل المقاومة غير مرغوب فيها وسلخها عن مكونات المجتمع اللبناني وبالتالي الوصول إلى نزع سلاحها، وفي نفس السياق وبعد الحرب الأخيرة، يشارك الكيان المؤقت في هذه العملية من خلال إبقاء التصعيد العسكري كأداة هيمنة على لبنان للتأثير على الداخل وفرض شروط وسياسات تتماهى مع الأهداف الأمريكية

أدوات الحصار في لبنان:

- الضغط السياسي
  - تمكين الحكومة الحالية ودعمها في مواجهة المقاومة.
  - تمكين الحلفاء.
  - فرض إملاءات على الدولة اللبنانية.
  - توجيه الوسائل الإعلامية بما يخدم الأهداف الأمريكية.
- الضغط الاقتصادي:
  - فرض شروط على إعادة الإعمار.
  - ربط الحلول والدعم الاقتصادي الخارجي بمسألة سلاح المقاومة.
- الضغط العسكري:
  - استمرار الأعمال الإسرائيلية العدائية.
  - احتلال أجزاء من الأراضي اللبنانية.

- **اليمن:**

انخفض مستوى التصعيد بين الولايات المتحدة الأمريكية واليمن بعدما جرى إعلان وقف إطلاق النار بين القوات الأمريكية واليمنية، إلا أن الاتفاق يبقى هشاً في ظل الضربات المتبادلة بين اليمنيين والكيان المؤقت، وهو ما يبقي اليمن في حالة من عدم الاستقرار الأمني ما يشكل جزءاً من حصار إذ يجعل الدولة اليمنية في حالة من الجمود الاقتصادي والسياسي يمنعها من تطوير نفسها داخلياً. وأسهمت الضربات الإسرائيلية الأخيرة من خلال استهداف المطارات والموانئ في تشديد الحصار، حيث عطلت الضربات الملاحة الجوية والبحرية نسبياً، وهي جزء من العملية التكاملية للحصار الشامل على اليمن تحديداً.

- **إيران:**

تعد مسألة برنامج إيران النووي الركيزة الأساسية حالياً التي ترتكز عليها الإدارة الأمريكية تجاه إيران، لكن وبالرغم من عودة المباحثات حول الملف النووي وما يظهره الطرفان من جدية في الوصول إلى اتفاق، إلا أن إدارة ترامب ما تزال تطلق تهديدات متكررة مرتبطة بالبرنامج وما تزال أيضاً أداة العقوبات سارية، ما يدل على أن سياسة الحصار الأمريكية على إيران ما تزال سارية.

أدوات الحصار:

- الضغط الاقتصادي:
  - فرض عقوبات على الجمهورية الإسلامية.
  - إبقاء العقوبات السابقة والمؤثرة على التصدير الإيراني.
- الضغط السياسي:

- محاولات تحريك الداخل الإيراني للانقلاب على النظام.
- بناء تحالفات وتكتلات في وجه إيران ومحاولة كسر تحالفاتها.

- الضغط الأمني:
  - الاستمرار بسياسة التهديدات.
  - التلويح الدائم بالحرب.

العراق

حتى الآن يظهر وكأن الإدارة الأمريكية غير مهتمة بالملف العراق، ذلك يرجع للانشغال بملفات أخرى كالملف الفلسطيني والبرنامج النووي الإيراني، إلا أن هذا التهميش لا يتيح للعراق فرصة الانتهاء بشكل تام عن التدخل الأميركي.

التطبيع مع الكيان المؤقت

يحاول ترامب استكمال ما بدأه خلال رئاسته الأولى في الوصول لأكبر عدد من الدول المطبعة مع الكيان المؤقت، وتهدف هذه السياسة إلى عزل الدول والقوى المقاومة التي تعتبر الكيان عدواً لها. ويؤدي هذا العزل إلى جعل تلك الجهات في مواجهة تحالفات كبيرة تربطها العلاقة مع الكيان. ففي الحالة اللبنانية ومع بقاء لبنان على موقفه من التطبيع فإنه يبقى خارج دائرة الاهتمام أو الحضن العربي الذي يسير تدريجياً نحو التطبيع وينطبق ذلك على باقي الدول التي تحتضن المقاومة في المنطقة.

خلاصة

الحصار بديل عن الحرب المباشرة

تجنباً للحروب في المنطقة والتي تزيد من احتمالية اندلاع حرب إقليمية من الممكن أن تؤدي لحرب عالمية، يظهر بأن ترامب يحاول تخفيض حجم التصعيد العسكري والمواجهات في المنطقة مستبدلاً ذلك بسياسات الحصار، وهي غير جديدة لكن ظروف المنطقة اليوم باتت مختلفةً عن السابق بفعل الحروب التي اندلعت بعد عملية السابع من أكتوبر، ويمكن تحليل ذلك على أن الإدارة الأمريكية الحالية من خلال الحصار تحاول تجفيف قدرات قوى المقاومة بعدما تعرضت للكثير من الضربات المؤثرة عليها.

المخاطر والفرص

تظهر حركة الإدارة الأمريكية الجديدة وخصوصاً لدى رئيسها ترامب اندفاعية كبيرة نحو مختلف الملفات والوصول من خلالها إلى القوة والموازين التي تخدم شعار ترامب "جعل أميركا عظيمة مجدداً"، لكن هذه الحركة والاندفاعية تحكمها مخاطر وفرص مختلفة، بعضها مهدد للسياسات والنفوذ الأميركية والبعض الآخر قد يخدم الأجندة الأمريكية على المدى المتوسط.

أولاً: المخاطر

ضعف الاتفاقات والحلول

تعمل إدارة ترامب في الوقت الحالي للوصول إلى حلول في مختلف القضايا العالقة والمؤثرة على الأهداف الأمريكية منها لبنان وخطورته على الكيان المؤقت، وإيران ببرنامجها النووي، واليمن ومخاطره على الخليج، إلا أن هذه الحلول يمكن وصفها بالموضعية والتي لا تعالج الأزمات على المدى الاستراتيجي المتوسط والطويل.

ففي الحالة اللبنانية وفي ظل الأطماع الإسرائيلية اللامتناهية، فإن إضعاف المقاومة أو عقد هدنة معها لا يعني انتهاء المشكلة بل هي مجرد تأخير وتأجيل لها، فالمقاومة في لبنان أمست حالة عامة ومؤيدة من قبل جزء كبير من الشعب اللبناني خاصةً وأن الكيان الإسرائيلي ما يزال يحتل جزءاً من الأراضي اللبنانية ويعتدي عليها بشتى الطرق.

في الحالة الإيرانية، فإن اتفاقاً نووياً مع إيران لا يمكن له أن يغير عقيدة الجمهورية تجاه ثرواتها وإنتاجها خاصةً النووي والذي يعود بفوائد كبيرة عليها، والاتفاق إن حصل قد يؤدي إلى تنفيذ شروط ترضي الطرفين، لكن طبيعة الإدارة الأمريكية والكيان المؤقت والتي تغلب

عليهما صفة الهيمنة لا يمكن لها تحمل دولة ذات سيادة خاصةً في برنامجها النووي حتى لو كان سلمياً وهو ما يعزز فرضية انهيار الاتفاق ولو في المستقبل.

على صعيد اليمن، فإن اتفاق وقف إطلاق النار بينهم وبين الولايات المتحدة الأمريكية مهدد بشكل كبير في الانهيار، فاليمن ما تزال على موقفها من إسناد غزة والعمليات الصاروخية والهجومية على الكيان ما تزال مستمرة بفعل استمرار الحرب العدوانية على غزة، وهو ما يهدد بالتالي أمن حليفة الولايات المتحدة الأهم في المنطقة، ما سيؤدي تلقائياً إلى عودة الاشتباك إلى في حال حصول متغير جذري كتوقف الحرب على قطاع غزة أو انحراف في السياسات الأمريكية تجاه إسرائيل.

تحفيز التوجه شرقاً

إن الضغط السياسي والاقتصادي على دول محور المقاومة، قد يولد فرص تقارب جديدة بين الدول والقوى مع الدول الكبرى كالصين وروسيا، ويظهر من خلال الاتفاقيات التي تقيمها إيران معهما أن مسار التوجه شرقاً بات في مرحلة التثبيت والتركيز عليه، وهو ما يقلق القوة والموازين الأمريكية، فالأخيرة تحول عرقلة الانتقال من عالم قطبي إلى عالم متعدد الأقطاب، وأي تغير في دول المحور أو تقارب بينها وبين دول الشرق الكبرى ستكون تهديداً مباشراً وواضحاً للهيمنة الأمريكية على غرب آسيا.

ثغرات خفض التصعيد العسكري

تثير مسألة خفض التصعيد العسكري الأميركي قلقاً من عودة تنامي قوة المقاومة في المنطقة نتيجة الثغرات التي يتركها ذلك، إذ إن الحصار الشامل لمحور المقاومة يمكن أن يعيق أو تأخير تناميها لكن بشكل نسبي.

ثانياً: الفرص

تعزيز الضمان الأمريكي

إن الإيحاء الذي تقوم به الإدارة الأمريكية الحالية من خلال إظهار سعيها للوصول إلى حلول للأزمات العالقة في غرب آسيا يظهرها بأنها ما تزال الضامنة للأمن الإقليمي والدولي، وهو ما يبقيها كفاعل مركزي في المنطقة تحتاجه الدول الحليفة ولا تستغني عنه باعتماد بدائل مختلفة أو التقارب مع الدول الشرقية الكبرى.

تفكيك محور المقاومة

إن عملية الخصار الشامل والوصول إلى تطبيع مع مختلف الدول العربية بدءاً من السعودية يساعد بشكل كبير على عزل دول وقوى المقاومة، ونجاح ذلك يعتمد بشكل كبير في الحفاظ على المسارات من دون تعريضها لمخاطر، ما يزيد من فرص تحقيق تفكيك المقاومة تدريجياً، لكن يبقى ذلك بعيد المنال وغير قابل للنجاح.

إرساء الهيمنة على بعض الدول

من خلال الحصار السياسي والاقتصادي على دول كلبنان وفرض حكومات تتماشى مع المصالح الأمريكية وجعل المقاومة فيه ضعيفة التأثير إقليمياً وفي الصراع مع الكيان المؤقت، قد يصبح مستقبل لبنان السياسي رهن الإرادة الأمريكية وهو ما يؤثر تدريجياً على المنطقة ومستقبل الصراع العربي الإسرائيلي.

احتواء إيران

إن الضغط السياسي والاقتصادي الممارس على إيران مع إبقاء باب التفاوض مفتوح، يزيد من قدرة الإدارة الأمريكية على المناورة لاحتواء نفوذ إيران في المنطقة وإضعاف حلفاءها من دون الذهاب نحو مواجهة مباشرة.

خواتيم التحرك

يتضح من المسار العام لتحرك الإدارة الأميركية في غرب آسيا، أن المقاربة المتبعة تجاه المنطقة لا تقوم على أساس الحسم العسكري أو فرض الهيمنة، بل على إدارة النفوذ بالأدوات الأقل كلفة والأكثر مرونة، من خلال إعادة تموضع استراتيجي وتفعيل أدوات الحصار والضغط السياسي والاقتصادي، دون الانخراط في مواجهات واسعة.

تُشكّل هذه الاستراتيجية محاولة من ترامب لترميم توازن القوة بما يتناسب مع أولوياته، لا سيما التفرغ للملف الصيني، وضبط الاستنزاف الاقتصادي الداخلي. من هنا، تتحرك الإدارة

الأمريكية وفق قاعدة "التحكم عن بعد" مستبدلةً الحضور العسكري المباشر بأشكال متدرجة من العقوبات، الضغوط، الحصار، والمساومات.

إلا أن هذا التحرك، رغم ما يتيحه من مرونة وتكلفة منخفضة، يبقى محكوماً بعدة محددات استراتيجية:

- ❖ فاعلية محور المقاومة في الرد والتأقلم مع الضغوط، وتطويره لأدوات المواجهة، ما يجعل خفض التصعيد فرصةً مؤقتة لا نهائية.
- ❖ تغير طبيعة التحالفات الإقليمية، وصعود قوى منافسة كالصين تسعى إلى ملء الفراغات التي تتركها واشنطن.
- ❖ مدى قدرة التطبيع كأداة حصار في عزل قوى المقاومة وإضعاف حركتها في المنطقة.
- ❖ نجاعة أسلوب ضرب قدرات أضلع محور المقاومة وضبط ردود الفعل المتأتية عنه.

في ضوء هذه المعطيات، يمكن اعتبار التحرك الأميركي الحالي مشروع احتواء مؤقت لإعادة ضبط المنطقة وفق الحد الأدنى من المصالح الأميركية الممكنة، من خلال اعتماد أساليب الخداع والتضليل في تهدئة الملفات إلى حين تحقيق منجزات فيها تؤمن له استقراراً يتماهى مع سياساته في غرب آسيا.